

## مفاوضات عبّية



يأتي إعلان المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، أمام مجلس الأمن الدولي، عزمه تقديم استقالته في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني، كي يضع حدًا لمهمة وساطته الفاشلة التي امتدت أكثر من أربع سنوات، وكلف بها بعد استقالة المبعوث المشترك، الأممي والعربي، إلى سوريا، الأخضر الإبراهيمي، في منتصف مايو/ أيار 2014، إثر إعلانه فشل مهمته، نتيجة مماطلة نظام الأسد، وتعنته وغطرسته التي أوصلت مفاوضات جنيف - 2 إلى طريق مسدود، ولم يجد بدأً سوى تقديم الاعتذار إلى الشعب السوري.

وعلى الرغم من أن دي ميستورا أمضى سنوات ثقيلة من مهمته، من دون أن يحقق شيئاً في التوصل إلى حل سياسي للقضية السورية، من خلال تطبيق القرارات الأممية، وخصوصاً القرار 2254، إلا أنه أبدى حماسة غير مسبوقة في مواصلة مهمته فيما تبقى له من فترة لا تتعدي الشهر ونصف الشهر، وبات سقف ما يتمنى التوصل إليه تشكيل اللجنة الدستورية، وفق مخرجات مؤتمر سوتشي، ولذلك راح يُمني نفسه بالحصول على موافقة نظام الأسد، وحليفه الروسي ونظام الملالي الإيراني، على قائمة الثالث الثالث، كي يكتمل تشكيل اللجنة الدستورية الموعودة.

وكان دي ميستورا قد بدأ مهمته، في العاشر من يوليو/ تموز 2014، بخطبة فاشلة، وكانت تقضي بوقف إطلاق نار جزئي، من خلال البدء في "تجميد المعارك في حلب"، ووقف إطلاق النار فيها ستة أسابيع، لكنه فشل في تسويقها، ثم آثر الصمت على ما تقوم به قوات الأسد من مجازر وعمليات قتل يومي ومنهج ضد الحاضنة الشعبية للثورة السورية، ووقف متفرجاً على مجازر الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة، وعلى مختلف فصول مأساة غالبية السوريين التي لم تنته.

والمشكلة في وساطة دي ميستورا الأممية ليست في قلة خبرته وتجربته وحنكته، ولا في حسابه الزائد للتوازنات الدولية المؤثرة في القضية السورية، بل في منطلق تعامله معها منذ البداية، إذ انطلق من قناعة مفادها بأن أصل القضية وفصلها

صراع مسلح بين النظام والمعارضة، وتعامي عن أن أصل المشكلة هو نظامٌ مستبدٌ، خرج ملايين السوريين ضده في تظاهرات سلمية، وواجههم بالعنف والقتل .

ويُعتبر منطلق تعامل دي ميستورا عن أزمة عميقة لديه، تأخذ بنتائج الأزمات، من دون النظر إلى جذورها وأسبابها، وهذا ما قاده إلى التعامل مع القضية السورية، بوصفها نزاعاً مسلحاً، وليس ثورة شعب ضد طغيان نظامٍ مستبد، ولذلك لم يأخذ في حسبانه التعامل مع المسألة السورية من جانبيها، الأخلاقي والإنساني، بل كان في كل مواقفه يساوي بين الضحية والجلاد.

وقد قاد منطلق تعامل دي ميستورا الخاطئ مع القضية السورية إلى تركيز جهوده على أطراف الصراع وحلفائهم، وانحراف إلى الطرف القوي أولاً، وإلى من يحمل السلاح ثانياً، أما المدنيون فقد نظر إليهم بوصفهم ضحايا، فتعامي عن قتل نظام الأسد وحلفائه نحو مليون سوري أعزل، وعن عشرات آلاف المعتقلين، وعن تشريد نصف سكان سوريا. ولم يكتف بذلك كله، بل ساير وتكيف مع كل العراقيل التي كان يضعها النظام وحلفاؤه، وما يزالون، أمام تنفيذ مهمته الأممية، وصمت عن جرائم نظام الأسد ومجازره، بما فيها جرائم السلاح الكيميائي، وساير التدخل المليشياوي لنظام الملاي الإيراني، وكذلك التدخل العسكري الروسي المباشر إلى جانب نظام الأسد الإجرامي، وراح يسوق مقوله انتصار نظام الأسد، وأن المعارضة لم تربح الحرب، ويدعوها إلى الواقعية التي تعني تقديم مزيدٍ من التنازلات، مع تشديده على توحيد منصات المعارضة التي كانت تطالب بها موسكو، والتي عنت تمييع مواقف المعارضة الذي تحقق بإرادة دولية وإقليمية في اجتماع الرياض<sup>2</sup>، وانبثقت عنه هيئة تفاوض، تجمع منصتي موسكو والقاهرة إلى جانب منصة الرياض .

ولا يعجز المتابع لأداء دي ميستورا عن ملاحظة بطئه في تنفيذ مهمته، ولا عن أنه كان يدور في حلقةٍ مفرغةٍ منذ تكليفه بالوساطة الأممية، ولذلك سجل فشلاً واضحاً في أداء أي دور إيجابي في اتجاه الحل السياسي، إذ لم يتمكن من تحقيق خفض ما يسمى "مستوى العنف"، حتى في موقع كان لدى أطراف الصراع بعضُ الاستعداد، للوصول إلى هذه الغاية المطلوبة.

وخلال جولات جنيف التسع، راوح دي ميستورا في مكانه من دون تحقيق أي تقدم، أو كسر الجمود في القضية السورية، ولذلك يمكن القول إن الأمم المتحدة ومبعوثيها ساهموا في إطالة أمد الصراع، من خلال لعبة كسب الوقت، واستخدامهم جملأً دبلوماسيةً وعبارات منمقة لإرضاء جميع الأطراف، وخصوصاً الطرف الروسي الذي باتت له اليد الطولى في القضية السورية، ولذلك لم يقدّموا شيئاً سوى عقد المؤتمرات والاجتماعات والمؤتمرات الصحفية التي فشلت جميعها.

طُرحت أسئلة وتساؤلات كثيرة بشأن دور الأمم المتحدة في القضية السورية، وكان تعين دي ميستورا، بمثابة المعبر الأوضح عن أزمة المبعوثين الأمميين إلى سوريا، وإصاعتهم البوصلة، وضلالهم طريق الحل، حيث أثار تعينه، من جديد، أسئلةً حول الدور الأممي في بلدان الثورات العربية، وعما إذا كان هذا الدور يهدف بالفعل إلى إيجاد حلول، تلبي طموحات الشعوب العربية في الحرية والتحرر، أم أنه بات يشكل عامل إعاقة للتحولات الديمocrاطية في هذه البلدان .

ولعل القضية السورية تقدم نموذجاً في هذا السياق، حيث أن الثورة السورية، التي بدأت في منتصف مارس/ آذار 2011، كانت سلمية الطابع ووطنية التوجه. وقد وقف العالم متفرجاً على صور قتل السوريين المسلمين من قوات النظام وأجهزته الأمنية شهوراً عديدة، من دون أن تتحرك قوى المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة لوقف تزييف دمائهم، فيما استغل نظام الأسد وحلفاؤه الوقت، كي يعملا على تجريد الثورة من طابعها الإسلامي، وعلى إفقادها سماتها الوطنية، فحاول نظام الأسد، منذ البداية، ومعه كل القوى والدول الخائفة في الدم السوري، بشتى الوسائل والسبل، حرف الثورة عن طريقها الإسلامي الذي بدأته، وتشويه طابعها الوطني الديمقراطي التحرري، الهدف إلى الخلاص من الاستبداد، ونيل الحرية واسترجاع الكرامة، وتطبيق العدالة.

المصادر:

العربي الجديد